

الرأي للجميع

الديمقراطية في مصر لم تعد محدودة

منذ اندلاع ثورة مايو التصحيحية في ١٩٧١ ووصولاً إلى إعلان قيام الأحزاب الثلاثة الأولى: حزب مصر الاشتراكي، وحزب الأحرار الاشتراكيين وحزب التجمع الوطني وتقارير المرشحين والمطلين السياسيين في العالم كلها تشير إلى أن الرئيس السادات قد أتاح في مصر قدراً مضموداً من الديمقراطية - وجاءت الموافقة على قيام حزب الوفد الجديد كمؤشر على أن الديمقراطية في مصر لم تعد محدودة كما هامت من قبلها الموافقة على إنشاء الصحف الحزبية كمؤشر آخر على ذلك. فالهزيب الجديد يطالب في برنامجيه بتعديل طريقة اختيار رئيس الجمهورية ليكون بالانقراع العام المباشر بواسطة الشعب في انتخابات حرة يتنافس فيها أكثر من مرشح وهذا المطلب هو أقصى حد يمكن أن تصل إليه

الديمقراطية على مستوى العالم كله .
وتعديل الدستور أياً كانت حدود هذا التعديل لا يكون على حساب استقرار الدستور القائم ، فلا بد أن يكون التغيير بوسائل قانونية مناهة للدستور هو لتظيم السلطة وتنظيم للحرية في أن واحد على أن هذه الديمقراطية غير المحددة قد يساهم في بعض الأحيان الظروف لتتجهول إلى ديكتاتورية بتطرف حيث تصبح العاطفة الحزبية هي الأساس الإوحد للحكم على الأمور ، وتقتصر الفصول الحزبية والمسابقات غير المنهجية في سبيل السهولة الحزبية إلى غير ذلك مما تشتمل عليه دروس التاريخ في أننا القديمة قرر الناس أن يسكتوا سقراط بجرمة من السم لأن ذلك كان أخطر عليهم من معالجة الشرور التي كان ينهها . فالذي يسلم هنا المن هو الصلحة الأخلاقية التي يخلقها بها القائمون على السلطان وليس نوع الدستور القائم .

والى أعضاء كل الأحزاب أقول أن المساحة الوحيدة المطلوبة والمسحوق بها هي مساحة الحق فأنتم لم تقوموا من أجل خدمة أنفسكم بل لخدمة بلدكم محمد ضياء الدين محمود ومسعود مكرم بالسعودية